سعادة الدكتور سامر قنطقجي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أجري معكم حوارا لصالح **موقع الملتقى الفقهي** وهو أحد مواقع شبكة رسالة الإسلام تحت إشراف الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان أستاذ الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

فأرجو إن لم يكن لديكم مانع أن تجيب مشكورا على الأسئلة التالية نفع الله بكم.

كما أرجو التكرم بإرفاق السيرة الذاتية الحديثة وصورة شخصية.

2010/05/03

الأسئلة المقترحة للحوار:

ما الذي هدفت إليه بطرحكم لكتاب ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية؟

هدفت من نشر كتابي المذكور تحقيق عدة نقاط، أهمها:

تقديم الاقتصاد الإسلامي بصورته الجلية المتكاملة المنبثقة من أصوله التشريعية دون إسقاطات أو تحويرات لا طائل منها. وقد وجدت الأمر مناسباً لإظهار هذا الاقتصاد الفعال والحيوي والصالح لكل زمان لأنه اقتصاد عدل وإحسان منبثق من شريعة عدل وإحسان.

الرد على مناصري المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية بعدما فشلت نظمهم في قيادة العالم وتحقيق الرفاهية للناس، فبعد 60 عاماً من رفع البنك الدولي لشعاره ((من أجل عالم خالٍ من الفقر))، طلت علينا أحياء باريس الجميلة بانتفاضة فقرائها، وتبرع الرئيس الفنزويلي (تشافيز) بالنفط لفقراء نيويورك عاصمة الاقتصاد في العالم. ثم تلتها أزمة مالية عاصفة ذهبت بوقار الرأسمالية إلى حضيض ما وصلت إليه ربيبتها الشيوعية والاشتراكية.

الرد على المتساهلين من فقهاء وتنفيذيين عاملين في المؤسسات المالية الإسلامية حيث لم يكتفوا بصيغ الرخص بل زادوا من الانحراف بالتوجه نحو صيغ الدين والاقتراض بدلا من التوجه نحو صيغ العزائم.

هل ترى أن الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية بوجه خاص استفادت أو استثمرت أطروحاتها من خلال الأزمة المالية العالمية؟

لقد سارعت مؤسسات وأفراد للاستفادة مما حصل فأصاب البعض وأخطأ البعض ولا حرج فالمجتهد في شرع الإسلام رابح رابح وهذه هي حال العلاقة مع الله تعالى كلها ربح وكسب.

وما يتوجب على أولئك هو توحيد الجهود واستثمارها في فرق عمل فاعلة تسير برؤى منهجية يرضى عنها الله ويرضى عنها رسوله صلى الله عليه وسلم، فأمة التبليغ مكلفة برفع راية هذا الدين، والاقتصاد هو أحد الأعمدة الأساسية ولا مناص من ذلك البتة.

هل ترجم الاقتصاديون المسلمون فكرة الاقتصاد الإسلامي على حقيقتها أم لا زال يشوبها الغموض، وما الذي ينقصهم في هذا الأمر؟

إن مدرسة الاقتصاد الإسلامي مرت بمراحل:

- فقد ساد في منتصف القرن الماضي وجهات نظر لفقهاء وعلماء غلب عليها التنظير أكثر من العمل الميداني فكان المدخل الأخلاقي.
- ثم جاءت مرحلة العمل الميداني والتطبيق العملي، فكانت في بداية السبعينيات تقريبا، وشرعت بعض الآراء بمحاولة إسقاط المفاهيم السائدة على المبادئ الشرعية، فطلت علينا دراسات كاشتراكية الإسلام وغيرها. فكان المدخل التجريبي.
- لكن بعد نجاح التطبيقات الإسلامية بدأ فريق من العلماء والفقهاء وبعض المجتهدين بالتأصيل العلمي للاقتصاد الإسلامي ومنها ما حقق نجاحا ومنها لم يحقق ذلك.
- ثم بدأت رؤى الاقتصاد الإسلامي تنبثق من روح الشريعة الغراء دون سحب محاور ودون إسقاطات قسرية. وهذا هو الاتجاه الصحيح.

والحقيقة أن كل مرحلة قد استفادت من سابقتها فتكاملت الرؤية تباعاً حيث أسهم كل فريق بلبنة من لبنات هذا الاقتصاد.. والأمر مازال بحاجة إلى المزيد. ويعتبر الانتقال من الاقتصاد الوصفي إلى الاقتصاد الرياضي ومن ثم القياسي أمر ضروري ومرحلة لابد منها. وسيكون ذلك كله بعون الله منبثق من شريعة الإسلام وفقهها الأصيل مع الاستفادة من تجارب الآخرين لأن الحكمة ضالة المؤمن.

لا زالت البنوك والمصارف الإسلامية تستعين بكوادر فنية من البنوك التقليدية مما يؤثر سلبا في أداء المصرفية الإسلامية.. ما هي رؤيتكم للخروج من هذا الأمر؟

إن نقطة ضعف الصيرفة الإسلامية هي الكوادر الربوية التي نشأت وترعرت في غير بيئة الإسلام فران على قلبها ما ران إلا من رحم ربي وللأسف هم قلة قليلة.

وللخروج من هذا العنق لابد من البدء بتطبيق قواعد إدارة التغيير على كل من الفئات التالية:

1. الهيئات الشرعية التي شاخت وقاربت على الخروج من ساحة العمل وهي متمسكة بمراكزها ولا تسمح إلا لمن يوافق نهجها دخول حلبة العمل.

2. مجالس الإدارة التي يترتب عليها أن تعي ضرورة الالتزام بالمعايير الناظمة وأن عملها عبادة وطاعة لله تعالى ونتيجة ذلك تحقيق لمراد الله تعالى في عمارة الأرض. كما أنها المسؤول الأول عن اختيار رأس الهرم التنفيذي الذي يدير دفة العمل ومن يليه في الهيكل التنظيمي.
3. نشر الوعي بين الناس لتمييز الغث من السمين وإشاعة ثقافة الاقتصاد الإسلامي الأصيل ليكافئوا الملتزم وليبتعدوا عن المسيء فيجعلون من لغة المصالح ضاغطاً حقيقيا لإقامة شرعهم الحنيف كما أراده الشارع العظيم.

هناك جدل بخصوص تضارب أو تباين الاجتهادات الفقهية بخصوص المنتجات المالية الإسلامية.. كيف يمكن الخروج من التأثير السلبي لهذا التباين على تقدم المصرفية الإسلامية في العالم؟

إن الجدل القائم يدور حول منتجات الرخص أو بالأحرى تلك التي هي دون الرخص، والحل هو بتطبيق منتجات العزائم فنحن مأمورون بالابتعاد عن الشبهات وهذا يكون بداية بتطبيق (إدارة التغيير الشاملة للموارد البشرية) كما أشرنا في الجواب السابق لأنه متمم له.